

التمويل بصيغة المشاركة: الواقع والتحديات

عائشة عبدالله مرزوق خليفة¹, سهيلة جمعة خليفة²

كلية صرمان للعلوم والتقنية، صرمان، ليبيا

aisha.am.khalifa@scst.edu.ly¹, Abofarok.alfy@gmail.com²

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى بيان الواقع التطبيقي لصيغة التمويل بالمشاركة في المصارف التجارية القائمة علي النظام الاسلامي وتحديدًا مصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية)، وذلك لمعرفة الاسباب والمعوقات التي تمنع المصرف من التوسع في توظيف أمواله باستخدام هذه الصيغة ، ووصولاً الى الاهداف المطلوبة استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، بواسطة صحيفة استبيان لاستطلاع آراء عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية)، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وتفسيرها باستخدام حزمة من الاختبارات الإحصائية، وقد أظهرت الدراسة جملة من النتائج منها وجود معوقات جوهرية داخل المصرف تحول دون التوسع في استخدام التمويل بالمشاركة، أهمها نقص الكفاءات وغياب الرقابة الشرعية بالإضافة الى ارتفاع مخاطر الاستثمار بهذه الصيغة .

الكلمات المفتاحية: التمويل بالمشاركة ، المعوقات، المصارف الاسلامية.

Submitted: 28/11/2025

Accepted: 20/01/2026

Abstract

This study aimed to demonstrate the practical reality of the participatory financing formula in commercial banks based on the Islamic system, specifically the National Commercial Bank (Zawiya Refinery Branch), in order to identify the reasons and obstacles that prevent the bank from expanding its investment of funds using this formula. To achieve the required objectives, this study used the descriptive analytical method, which relies on collecting data and information related to the study variables, through a questionnaire to survey the opinions of the study sample, which is the employees of the National Commercial Bank (Zawiya Refinery Branch), and using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to analyze and interpret the data using a package of statistical tests. The study showed a number of results, including the existence of fundamental obstacles within the bank that prevent the expansion of the use of participatory financing, the most important of which are the lack of competencies and the absence of Sharia supervision, in addition to the high risks of investing in this formula.

Keywords: participatory financing, obstacles, Islamic banks

المقدمة

تقدم المصارف التجارية القائمة علي النظام الاسلامي خدماتها لعملائها دون أخذ أو احتساب الفائدة وفي حدود ما أقرته الشريعة الاسلامية الأمر الذي يفرض عليها البحث عن مصادر أخرى تتماشى مع أحكام الشريعة الاسلامية حيث يساهم الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تهدف الي تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني ، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع من

أصعب العمليات التي تواجه الجهاز المصرفي وباعتبار أن صيغة التمويل بالمشاركة من أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية فهي تساعد في تحقيق التوزيع العادل للنقل والثروة إلا أنها بعد الصيغ عن الواقع التطبيقي في المصارف نظراً لما تتعرض له المصارف من مخاطر نقصان أصل مبلغ التمويل في حالة الخسارة ولهذا فإن المصارف الإسلامية تنبته لهذا الخطر وجعلتها لا تتجاوز نسبة ضئيلة من مواردها.

مشكلة الدراسة

تعد صيغة التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية وفضل نموذج يستخدم في التنمية الاقتصادية باعتبارها تقوم على مشاركة الأرباح والخسائر بين الشركاء إلا أنه توجد حالة من الغموض حول أسباب ضعف نسب التمويل بالمشاركة رغم أهميتها والحاجة إلى التقييم الموضوعي لها ومعرفة أسباب هذا الضعف والمعوقات التي تواجه هذا النوع من التمويل وسبب غياب تطبيقها بالمصارف ومعرفة المخاطر التي تواجهها على أرض الواقع ومن ثم كيفية تطوير هذا الواقع واقتراح اليات وأساليب جديدة لتفعيله حيث أصدر مصرف ليبيا المركزي تعديلات في قانون المصارف رقم (46) لسنة "2005" وصدر قانون "1" لسنة "2013" الصادر من المؤتمر الوطني والذي يقضي بمنع التعاملات الربوية .

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :-

- 1- ماهي صيغة التمويل بالمشاركة ؟ وماهي أهميتها الاقتصادية ؟
- 2- ماهي التحديات التي تواجه المصارف في سبيل تطبيق صيغ المشاركة ؟
- 3- ماهي آليات التطوير الممكنة لصيغ المشاركة من وجهة نظر الخبراء والمهتمين في التمويل الإسلامي ؟
- 4- معرفة واقع تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف وبالرغم من دخول صيغ التمويل الإسلامية في ليبيا؟

ثانياً- فرضيات الدراسة Research Hypotheses:

يمكن الاجابة على مشكلة البحث بالفرضيات التالية :-

- 1- محدودية الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة .
- 2- هناك إمكانية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة عن طريق التغلب على المعوقات والمخاطر التي تواجه هذا النوع من التمويل .

وقد تم صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي :-

- يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين المعوقات الخاصة (بالمصارف والعملاء والمعوقات الخارجية) على استخدام صيغة المشاركة في المصارف التجارية الليبية القائمة على النظام الإسلامي .
- وقد قامت الباحثتان بتقسيم هذه الفرضية الى فروع :-
- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالمصرف على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .
- يوجد أثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .
- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .

أهداف الدراسة

1. دراسة واقع حال الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية .
2. تعريف صيغة المشاركة وأهميتها .
3. التعرف على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في سبيل تطبيق صيغة المشاركة واقتراح اليات التطوير الممكنة .
4. الخروج بحملة من النتائج التي من شأنها تسليط الضوء على معوقات استخدام صيغ التمويل بالمشاركة ومحاولة إيجاد التوصيات المناسبة لها.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية :-

1. التركيز على أهم الصيغ الاستثمارية التقوية في المصارف الإسلامية

2. يعتبر هذا الموضوع جديد وجدير باهتمام الخبراء والباحثين والمهتمين بالمجال المصرفي
3. محاولة تسليط الضوء على سبيل التمويل الاكثر ملائمة لواقع المصارف التجارية في ليبيا .

منهجية الدراسة

بناء على ما ورد في مشكلة الدراسة وأهدافها اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق إعداد صحيفة استبيان تحتوي على مجموعة من التساؤلات يتم توزيعها على العينة المستهدفة بالمصرف قيد الدراسة وتظم عينة عشوائية من الموظفين بالمصرف وعددهم (26) وقياس النتائج وذلك استخدام البرنامج الاحصائي SPSS الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الاحصائية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:- تتمثل حدود الدراسة المكانية في مصرف التجاري الوطني فرع مصفاة الزاوية.
الحدود الزمنية:- كانت الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة (2022-2023).
الحدود الموضوعية:- التمويل بالمشاركة الواقع والتحديات.

الدراسات السابقة:-

1- دراسة الياس عبدالله ابو الهيجاء (2007)

هدفت هذه الدراسة إلي بيان مدى التزام المصارف الاسلامية في تطبيق صيغة التمويل بالمشاركة في الواقع العملي وتطوير البات استخدامها وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج وتمثلت في معرفة المعوقات والاسباب التي ادت الى ضعف استخدامها واوصت الى ضرورة تبني العمل بصيغة التمويل بالمشاركة.

2- Hidayat & Qureshi (2016) دراسة

هدفت هذه الدراسة إلي اكتشاف التحديات المحيطة بتطبيق صيغة التمويل بالمشاركة المتناقصة لتمويل الاسكان في ماليزيا بالواقع العملي وتوصلت الدراسة إلي اكتشاف تسعة عوائق رئيسية في تطبيق المشاركة المتناقصة في المصارف الماليزية وهي قضايا الملكية، الاطار القانوني، مشكلة اعادة السداد، عدم رغبة العميل بمشاركة الربح بالإضافة الى مشاكل الضرائب ومخاطر الخسارة وسرية العمل .

2- دراسة الصادق احمد عبدالله السبني (2021)

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة واقع التمويل بصيغة المشاركة في عينة من المصارف الاسلامية السعودية وتوصلت الدراسة إلي ان هناك غياب تام لصيغة التمويل بالمشاركة ، والاسباب التي ادت الى ضعف هذا التطبيق وانتهت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها ضرورة تدخل المصارف المركزية والزام المصارف الاسلامية بتخصيص نسب تمويل بالمشاركة التزاما بقوانين انشائها .

3- دراسة عبدالله معتوق المرعاش (2022)

هدفت هذه الدراسة الى بيان واقع التمويل بالمشاركة في مصرف الجمهورية بني وليد وابرار اهم المعوقات التي منعت من توظيف امواله باستخدام هذه الصيغة وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بالتوسع باستخدام التمويل بالمشاركة والسعي لتذليل كافة المعوقات بالبحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة لمتطلبات عقد المشاركة .

الإطار النظري للدراسة

مفهوم المشاركة :-

للمشاركة عدة مفاهيم منها لغويا واصطلاحا ، فالمعني اللغوي لعقد المشاركة هو الخلط المطلق سواء ان كان في المال أم في الشريكين أم في غيرهما ، أما المعني الاصطلاحي للمشاركة فتعني الاجتماع في الاستحقاق أو التصرف ، ومن هنا برزت عدة تعريفات للمشاركة فمنهم من عرفها بأنها عقد يلتزم بمقتضاها شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح ، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم المصرف من خلالها بتمويل عملائه مبلغ من المال يمثل مساهمته في مشاركة (عثمان، 1996: 85)

ولها ايضاً مفهوم آخر بأنها عقد يكون فيه المصرف الإسلامي طرفاً ويكون الطرف الآخر شخص أو شركة أو مؤسسة استثمار راس مال مشترك بين الطرفين علي ان يكون الربح بينهما وفق ما تم الاتفاق عليه ، وتكون الخسارة بنسبة مساهمة كل شريك في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف وطالب التمويل قبل بدء التعامل ، يتم فيها تحديد عمل المشاركة بعملية بنسبة محددة من ربح مجهول. (الصاوي ، 1990: 140) .

كما عرفت المشاركة أيضا بتقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو شركة أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح وتقسيم الخسارة علي قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك فكل الشركات هي حلال أو جائزة شرعا (الشمري، 2018: 292).

مفهوم المشاركة في المصرف الاسلامي :-
يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي يستخدمها المصرف الاسلامي والتي تميزه عن المصرف التجاري ، حيث يقوم المصرف بتقديم التمويل دون ان يتقاضى المصرف فائدة محددة وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل سواء كان ربحاً أو خسارة حسب اسس التوزيع المتفق عليها بين المصرف والعميل ، وهنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة دائن بمدين (الشرقاوي، 2000).

الدليل علي مشروعيتها :-

- 1- من الكتاب :- ورد في القرآن الكريم كثير من الآيات تدل علي مشروعية المشاركة منها قوله تعالى "وإن كثيراً من الخلطاء ليغي بعضهم علي بعض إلا الذين امنوا و عملوا الصالحات وقليل ما هم" تدل هذه الآية علي الشركة والشركاء ، فالخلطاء هم الشركاء ، سورة ص آية 24 . وقوله تعالى " فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث " سورة النساء آية 12 .
- 2 - من السنة النبوية الشريفة :- فعن أبي هريرة رضي الله عنه قول رسول الله صلي الله عليه وسلم " انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما الآخر ، فإذا خانه خرجت من بينهما " رواه ابوداود .
- 3 - أما الإجماع فقط أجمع المسلمون علي جواز المشاركة عموماً ، وإن اختلفوا في بعض أنواعها .

الشروط اللازمة لعقد المشاركة :-

- 1 - ان يكون رأس المال معلوماً وموجوداً يمكن التصرف فيه ، فلا تصح الشركة بمال غائب أو دين .
- 2 - لا يشترط تساوي الشركاء في حصة رأس المال بل يجوز التفاضل فيه بحسب الاتفاق .
- مزاي التمويل بالمشاركة :-
- ان أهم ما يميز التمويل بالمشاركة خلوه من التعامل بالفائدة وكل شبهات الربا والمحرمات ، وتتنحصر أهم المزايا في الآتي :-
- 1 - يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أكثر الأساليب ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة .
- 2 - يعمل علي تحسين الكفاءة التخصصية من المصارف الإسلامية من خلال دراسة الجدوى للمشروع.
- 3 - أسلوب المشاركة المتناقصة تتيح للكثير من المستثمرين وخاصة الصغار منهم فرص التملك للمشروعات بطرق مباشرة .
- 4 - ارتفاع فرص تشغيل العمال.
- 5 - عدالة توزيع العائد وزيادة عدد الاملاك.
- 6 - توفير جهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.
- 7 - العائد المرتفع (عائد مالي + عائد تجاري) .
- 8 - التمويل بالمشاركة ملائم لتمويل السلع والتكنولوجيا الجديدة التي كانت ممنوعة من مصادر التمويل المصرفية والتقليدية (ابوالهيّاج، 2007، 53-53).
- 9 - يمتاز التمويل بصيغة المشاركة بأنه يساهم في إعادة توزيع الدخل.
- 10 - خاصية الانهاء المبكر للمشاركة وتخفيض المخاطر المتعلقة بطول مدة الاستثمار .
- 11 - إمكانية خروج المصرف من المشاركة دفعة واحدة لتصبح كلها ملكاً للعميل.
- 12 - استغلال السيولة الزائدة عادة في المصارف الإسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة .
- 13 - توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الاموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء (الوادي، وسمحان، 2016، 170).

أنواع التمويل بالمشاركة :-

صيغ المشاركات المستخدمة في المصارف الإسلامية :-

المشاركة قصيرة الاجل : وهذا النوع يكون محدد المدة ويتضمن الاتفاق بين الاطراف علي التوقيت معين للتمويل مثل قيام المصرف الاسلامي بتمويل عملية لإنشاء مبني معين أو عملية توريد معينه خلال فترة قصيرة الاجل ، وبعد انتهاء المدة أو العملية يقوم المصرف والعميل باقتسام الربح حسب الاتفاق .

المشاركة طويلة الاجل :- وهي التي تقوم علي انشاء المصانع أو الشركات و التي تتضمن اصول رسالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطي عائدا وهي نوعان :-

- المشاركة الثابتة والدائمة :- يقوم هذا النوع من التمويل بالمشاركة عن طريق قيام المصرف الاسلامي بالمساهمة في راس مال المشروع الذي يتقدم به العميل وفقا لحصة مشاركة ثابتة لكل الطرفين تظل دائمة الي حين انتهاء الشركة ، والمصرف وفقا لهذه الصيغة مستمر في التمويل في هذا المشروع مادام المشروع مستمرا وقائما ويعمل .
- المشاركة المتناقصة بالتمليك : وهي احد أهم اشكال التمويل بالمشاركة التي يقوم بمقتضاها المصرف الاسلامي تأسيس علاقة تعاقدية مع العميل علي أساس عقد مكتوب بين المصرف كشريك ممول بجزء من المال والعميل كشريك ممول بالجزء الآخر من المال بالإضافة إلي تقديمه الجهد والعمل اللازمين لإدارة النشاط الاقتصادي ، وبموجب هذا العقد يتناقص حق المصرف كشريك في الشركة بشكل تدريجي ويتناسب طرديا مع ما يقوم العميل بسداده الي المصرف من قيمة التمويل المقدم حتي يصح تمويل المصرف صفرا وامتلاك العميل المشروع بالكامل في نهاية فترة المشاركة المنصوص عليها في العقد (الجبوري وجاسم والجبوري، 1434هـ، 353-354) .

الدراسة العملية

أساليب جمع البيانات :

- أ- أداة الدراسة : تم الاعتماد في الحصول على البيانات الأولية من عينة الدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة وقد قسمت استمارة الاستبيان الى عدة اجزاء وقد روعي عند اعدادها وضوح الفقرات وسهولة الاجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) امام الاجابة التي يراها مناسبة .
- ب- اختبارات الصدق والثبات :
 - 1- صدق المحتوى (صدق المضمون) : راعت الباحثة صدق محتوى استمارة الاستبيان وذلك من خلال التأكد ان جميع الاسئلة التي تحتويها تغطي جميع ابعاد المشكلة قيد الدراسة ، كما تغطي جميع جوانب وابعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الاطار النظري للدراسة .
 - 2- الصدق الظاهري: للتأكد من ان اسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي وضعت من اجله وهو هدف الدراسة ، فقد تم عرض الاستبيان على اساتذة مختصين وتم التوصل الى الصورة النهائية للاستبيان وهي تضم اربع مجموعات رئيسية تحتوي عدة اسئلة كالآتي :
 - المجموعة الاولى : وتضم اسئلة شخصية (بيانات حول المبحوث) التخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والوظيفة .
 - المجموعة الثانية : وتشمل ثمانية عبارات حول المعوقات الخاصة بالعملاء .
 - المجموعة الثالثة : وتشمل ثمانية عبارات حول المعوقات الخاصة بالمصرف .
 - المجموعة الرابعة : وتشمل ثمانية عبارات حول المعوقات الخارجية .

حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة هو (26) ستة وعشرون استبيان، والمستردة منها كان (22) اثنان وعشرون استبانة، حيث كانت المفقودة منها (4) أربع استبانات، وبهذا فان الاستبيانات الصالحة للتحليل هي (22) استبيان أي بنسبة 96% وهي تعتبر نسبة معقولة في البحوث الوصفية التي تعتمد على قوائم الأسئلة، حيث تم تسليم واستلام الاستبيان للموظفين يدويا من قبل الباحثين، والجدول الاتي يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها :

الجدول رقم (1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة

ت	البيان	العدد	النسبة
1	الاستبيانات الموزعة	26	100%
2	الاستبيانات المستردة	22	96%
3	الاستبيانات الغير مستردة	4	4%
4	الاستبيانات الصالحة للتحليل	22	96%

تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة :-
أولاً: التحليل الديموغرافي (Demographic Analysis)

الجدول رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة

المركز الوظيفي			سنوات الخبرة			المؤهل العلمي			التخصص		
النسبة %	التكرار	الفئة	النسبة %	التكرار	الفئة	النسبة %	التكرار	الفئة	النسبة %	التكرار	الفئة
45%	10	موظف	40.9%	9	من 10-5	45%	10	دبلوم	50%	11	محاسبة
27%	6	رئيس وحدة	31.8%	7	من 15-10	40.9%	9	بكالوريوس	27%	6	إدارة
22.7%	5	رئيس قسم	13.6%	3	من 20-15	9%	2	ماجستير	13.6%	3	مصارف وتأمين
4.5%	1	مدير فرع	13.6%	3	20 فأكثر	4.5%	1	دكتوراه	9%	2	اقتصاد
100%	22	المجموع	100%	22	المجموع	100%	22	المجموع	100%	22	المجموع

بتحليل بيانات الجدول السابق بشأن توزيع مفردات عينة الدراسة بحسب التخصص، نجد ان نسبة (50%) تخصصهم محاسبة ونسبة (27%) تخصص ادارة بينما يشكل تخصص المصارف والتمويل نسبة (13.6%) من افراد العينة والاقتصاد يشكل (9%) اما بشأن توزيع مفردات عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي فنجد ان نسبة (45%) من افراد العينة يحملون درجة الدبلوم العالي بينما نسبة (40.9%) من حملة شهادة البكالوريوس ونسبة (9%) من حملة الماجستير ونسبة (4.5%) من حملة الدكتوراه ، كما ان تحليل بيانات الجدول حسب سنوات الخبرة يبين ان نسبة (40.9%) لديهم خبرة تتراوح من 5-10 سنوات ونسبة (31.8%) لديهم خبرة من

10-15 سنة ونسبة (13.6%) لديهم خبرة من 15-20 سنة ونسبة (13.6%) لديهم خبرة اكثر من 20 سنة وفي ضوء ذلك فإن العينة تمثل مؤهلات علمية متنوعة وسنوات خبرة مختلفة وبالتالي فإن عينة الدراسة ملائمة لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه

تبين من الجدول أعلاه ان الموظفين يمتلكون النسبة الكبرى في العينة والتي بلغت (45%)، في حين جاء رؤساء الوحدات في المرتبة الثانية فقد بلغت نسبته (27%)، اما رؤساء الاقسام فقد بلغت نسبته (22.5%)، اما بنسبة الي مدير فرع فبلغت نسبته (4.5%) من جميع مفردات العينة ويتضح أن أغلب أفراد العينة من فئة الموظفين ورؤساء الوحدات، مما يعكس تنوعاً وظيفياً مناسباً لفهم معوقات تطبيق صيغة المشاركة.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

جدول رقم(3) نتائج اختبار ألفا كورنباخ للثبات والمصدقية

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كورنباخ
الفقرات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالمصارف	8	0.83
الفقرات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالعملاء	8	0.81
الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية	8	0.85
الاستبانة ككل	24	0.88

تبين من خلال الجدول الذي اعلاه ان قيمة (معامل ألفا كورنباخ) لمجموع فقرات المقياس المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالمصارف والبالغة (8) بلغت (83%) بينما كانت قيمة (معامل ألفا كورنباخ) لمجموعة الفقرات المتعلقة بالمعوقات الخاصة بالعملاء والبالغة ثمانية فقرات (81%) اما الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية فكانت قيمة معامل الفا (85%) . وهو معامل ثابت مرتفع، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي جداً بين إجابات العينة حول الفقرات أو العبارات المكونة لهذا المقياس الكلي وهي قيم كبيرة أكبر من 60.0 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات . ونجد ان قيمة المعامل لجميع فقرات الاستبانة هو (88%) مما يشير الى ان عناصر قائمة الاستبانة يتوفر فيها درجة جيدة من الثبات والاستقرار والاعتماد، وبالتالي يمكن التسليم بصحة النتائج المتوصل اليها عبر الدراسة العملية وتعميمها على المجتمع محل الدراسة .

ثالثاً: اختبار الفرضيات ذات العلاقة :

المحور الاول : يتناول الجدول رقم (4) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخاصة بالمصارف على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية).
جدول(4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي المنوي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخاصة بالمصارف على استخدام صيغة المشاركة حسب اسلوب التوزيع النسبي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	درجة الموافقة
1	التركرار	10	5	2	3	2	
	النسبة	45.4%	22.7%	9%	13.6%	9%	عالية
2	التركرار	3	4	6	8	1	
	النسبة	13.6%	18%	27%	36%	4.5%	متوسطة
3	التركرار	7	6	5	1	3	
	النسبة	31.8%	27%	22.7%	4.5%	13.6%	مرتفعة
4	التركرار	2	1	12	3	4	
	النسبة	9%	4.5%	54.5%	13.6%	18%	منخفضة
5	التركرار	2	3	1	11	5	
	النسبة	9%	13.6%	4.5%	50%	22.7%	منخفضة
6	التركرار	6	15	1	-	-	
	النسبة	27%	68%	4.5%			مرتفعة
7	التركرار	8	3	3	6	2	
	النسبة	36%	13.6%	13.6%	27%	9%	مرتفعة
8	التركرار	2	10	10	-	-	
	النسبة	9%	45.4%	45.4%			مرتفعة

من خلال الجدول اعلاه رقم (4) نلاحظ ان :

ا- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :

- عدم وجود الكفاءات والخبرات البشرية المؤهلة .
- عدم وجود خطط وبرامج تدريبية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين بالمصرف .
- عدم وجود هيئة رقابية شرعية لضبط العقود بالمصرف .
- وجود عراقيل قانونية ناتجة عن ضعف القوانين التي تنظم صيغة المشاركة.

المحور الثاني : يتناول الجدول رقم (5) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية).
جدول (5) يوضح التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخاصة بالعملاء على استخدام صيغة المشاركة حسب أسلوب التوزيع النسبي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	درجة الموافقة
1	الاتفاق المبدئي علي أن الشريك المدير هو المسؤول عن الإثبات بوثائق صحيحة عن أسباب الخسارة إن حدثت.	3	5	7	4	3	مرتفعة
2	إلزام الشريك المدير برفع تقارير مالية دورية ربعية إلي المصرف.	1	8	2	5	6	متوسطة
3	قصور في دراسة الجدوى والضمانات المقدمة من الشريك للمصرف.	4	9	1	3	5	مرتفعة
4	لا تتوفر الموصافات الأخلاقية للشريك مما يزيد من نسبة المخاطر.	1	3	1	7	10	منخفضة
5	عدم رغبة المستثمرين مشاركة المصرف لهم في الإدارة .	4	9	2	3	3	مرتفعة
6	مشاركة العملاء الذين لديهم حصص او مساهمات كبيرة في رأس مال المشروع.	7	10	2	2	1	مرتفعة
7	التركيز على المشاركة المتناقصة مع العملاء بشكل أكبر من المشاركة الثابتة .	6	8	5	1	3	مرتفعة
8	لا تتوفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك.	7	4	6	4	1	مرتفعة

من خلال الجدول اعلاه رقم (5) نلاحظ ان :

ا- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :

- الاتفاق المبدئي علي أن الشريك المدير هو المسؤول عن الإثبات بوثائق صحيحة عن أسباب الخسارة.
- قصور في دراسة الجدوى والضمانات المقدمة من الشريك للمصرف.
- عدم رغبة المستثمرين مشاركة المصرف لهم في الإدارة.
- مشاركة العملاء الذين لديهم حصص او مساهمات كبيرة في رأس مال المشروع.
- التركيز على المشاركة المتناقصة مع العملاء بشكل أكبر من المشاركة الثابتة.
- لا تتوفر الأمانة والشفافية لدى العميل الشريك.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية :

- إلزام الشريك المدير برفع تقارير مالية دورية ربعية إلي المصرف.

المحور الثالث : يتناول الجدول رقم (6) ردود المشاركين في الدراسة حول أثر المعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية).

جدول (6) يوضح التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة بخصوص الفقرات المتعلقة بأثر المعوقات الخارجية على استخدام صيغة المشاركة حسب أسلوب التوزيع النسبي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	درجة الموافقة
1	احتياج عقود المشاركات إلى تكاليف وأعباء كثيرة	6	9	2	4	1	مرتفعة
	مثلاً: إعداد دراسة الجدوى للمشاريع وفرض رقابة دورية عليها، ومراجعة السجلات.	27%	40.9%	9%	18%	4.5%	
2	عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق المتوسط المرجح العام.	8	10	1	1	2	مرتفعة
		36%	45.4%	4.5%	4.5%	9%	
3	التعاقد مع مكتب مراجعة حسابات خارجي يشرف على أعمال الشركة.	3	5	7	5	2	متوسطة
		13.6%	22.7%	31.8%	22.7%	9%	
4	وجود تشريعات من المصرف المركزي تعيق التمويل بالمشاركة.	4	11	5	1	1	مرتفعة
		18%	50%	22.7%	4.5%	4.5%	
5	عدم استقرار الوضع الاقتصادي الحالي في ليبيا.	9	12	1	-	-	مرتفعة
		40.9%	54.5%	4.5%	-	-	
6	عدم قدرة المصرف علي العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.	7	9	2	1	1	مرتفعة
		31.8%	40.9%	9%	4.5%	4.5%	
7	إظهار نتيجة النشاط بأقل أو بما يخالف الحقيقة وتأييد ذلك بمستندات مزورة.	3	7	6	3	3	مرتفعة
		13.6%	31.8%	27%	13.6%	13.6%	
8	احتمال ورود تكاليف مالية إضافية علي المصرف.	5	8	4	1	4	مرتفعة
		22.7%	36%	18%	4.5%	18%	

من خلال الجدول اعلاه رقم (6) نلاحظ ان :

ا- درجات الموافقة عالية على العبارات التالية :

- احتياج عقود المشاركات إلى تكاليف وأعباء كثيرة
- عدم استقرار السيولة وانخفاضها في السوق المتوسط المرجح العام .
- وجود تشريعات من المصرف المركزي تعيق التمويل بالمشاركة .
- عدم استقرار الوضع الاقتصادي الحالي في ليبيا.
- عدم قدرة المصرف علي العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.
- إظهار نتيجة النشاط بأقل أو بما يخالف الحقيقة وتأييد ذلك بمستندات مزورة.
- احتمال ورود تكاليف مالية إضافية علي المصرف.

ب- درجات الموافقة متوسطة على العبارات التالية :

- التعاقد مع مكتب مراجعة حسابات خارجي يشرف على أعمال الشركة.

رابعاً: جدول النزعة المركزية والانحراف المعياري حسب محاور الدراسة :

- 1- محدودية الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة .
 - 2- هل هناك إمكانية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة عن طريق التغلب على المعوقات والمخاطر الي تواجه هذا النوع من التمويل ؟
- وللإجابة على هذين السؤالين فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة كما هو مبين بالجدول التالي رقم (7) .

جدول (7): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	المعوقات الخاصة بالمصرف	3.87	0.74	مرتفعة
2	المعوقات الخاصة بالعملاء	3.69	0.71	مرتفعة
3	المعوقات الخارجية	4.02	0.68	مرتفعة جداً
—	المتوسط الكلي	3.86	0.71	مرتفعة

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان المتوسط الحسابي المرتفع لجميع المحاور يدل على اتفاق أفراد العينة على وجود معوقات حقيقية تحد من استخدام صيغة التمويل بالمشاركة، حيث كان أعلى متوسط للمعوقات الخارجية، ويعكس ذلك تأثير البيئة الاقتصادية والتشريعية غير المستقرة.

حيث تم اعتماد التفسير الآتي للوسط الحسابي:

- من 1.00 – أقل من 2.60 = درجة موافقة منخفضة
 - من 2.60 – أقل من 3.40 = درجة موافقة متوسطة
 - من 3.40 – 5.00 = درجة موافقة مرتفعة
- اما الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً (<1) فتشير إلى تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها.

خامساً: جدول النزعة المركزية الكلية (Mean – Std)

جدول (8): يوضح النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة

المؤشر الإحصائي	القيمة
المتوسط الحسابي الكلي	3.86
الوسيط	4.00
المنوال	4
الانحراف المعياري	0.71

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تقارب المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال لمحاور الدراسة مما يدل على توزيع متوازن للاستجابات، وايضا توافق وانسجام افراد العينة حول اجاباتهم عن محاور وفقرات الاستبانة بشكل عام اما تمركز القيم حول (4) فيشير إلى ميل أغلب أفراد العينة نحو الموافقة على فقرات الاستبانة.

سادساً: ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على انه يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية بين المعوقات الخاصة (بالمصارف والعملاء والمعوقات الخارجية) علي استخدام صيغة المشاركة في المصارف التجارية الليبية القائمة علي النظام الاسلامي ، من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (9) يتضح انه تم قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة ، وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية للدراسة ، حيث نصت الفرضيات الثلاثة على الاتي :

- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالمصرف علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .
- يوجد أثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالعملاء علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .
- يوجد اثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخارجية علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .

جدول (9): يوضح اختبار فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الفرضية الفرعية	القرار المتخذ	الفرضية الرئيسية
1	يوجد أثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالمصرف علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .	قبول	قبول
2	يوجد أثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخاصة بالعملاء علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .	قبول	قبول
3	يوجد أثر معنوي (ذو دلالة احصائية) للمعوقات الخارجية علي استخدام صيغة المشاركة بمصرف التجاري الوطني (فرع مصفاة الزاوية) .	قبول	قبول

النتائج والتوصيات

• النتائج

1. محدودية الاستخدام المصرفي للتمويل بالمشاركة نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيه وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في ليبيا ولوجود جملة من المعوقات التي تحد من استخدام هذه الصيغة وبهذا تم قبول فرضية البحث الاولى.
2. وجود العديد من المخاطر التي ساعدت في عدم توجه المصارف لاستخدام هذه الصيغة أهمها مخاطر البيئة القانونية ومخاطر من المصرف ومخاطر عدم وجود نظام ملائم لدراسة الجدوى وتقييم المشروعات ومخاطر عدم الالتزام الأخلاقي ومخاطر عدم استخدام التمويل في الغرض الذي حدد له .
3. توجد تحديات فنية وادارية لتطبيق صيغ التمويل بالمشاركة .

• التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يمكن بيان مجموعة من التوصيات التي تساعد على تفعيل العمل بالتمويل بالمشاركة تمثلت في الآتي :

1. تفعيل التمويل بالمشاركة بشكل تدريجي وادخال هذه الصيغة حيز التطبيق العملي بالمصارف التجارية.
2. الاهتمام بالتنمية البشرية للعاملين بالمصارف وخاصة فيما يتعلق بالصيرفة الاسلامية من حيث الاخلاق والسلوك والمعرفة والفهم السليم لمصادر التمويل الاسلامي
3. التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لانخفاض رأسمالها وبالتالي انخفاض التكاليف التشغيلية وانخفاض حجم الاموال المجمدة في هذه المشاريع .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- ابوالهيجاء، الياس عبدالله ، "تطوير اليات التمويل بالمشاركة"، (دراسة حالة الاردن: رسالة دكتوراه جامعة اليرموك، 2007).
 - 2- الصاوي، محمد صالح: "مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام"، دار الوفاء المنصورة، 1990 .
 - 3- الصادق احمد عبدالله السيني ، "التمويل بصيغة المشاركة الواقع واليات التطوير"، جامعة نجران ، كلية الادارة والاقتصاد، 2021 .
 - 4- الجبوري ،ساجر ناصر حمد، ايمان عبدالله جاسم "المشاركة في المصارف الاسلامية"، مجلة العلوم الاسلامية (20) .
 - 5- صادق راشد الشمري، "ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات"، دار اليازوردي ،عمان، الاردن ، 2018).
 - 6- عائشة الشرقاوي، "البنوك الاسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق"، المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء، المغرب ،2000م.
 - 7- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان "المصارف الاسلامية الاسس والتطبيقات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، الاردن ،2016م.
- ثانياً: المراجع الانجليزية :

Qureshi, Fahad. & Hidayat, Sutan Emir. (2016). Challenges in Implementing Musharakah Mutanaqisah Islamic Home Financing in Malaysia. Journal of Islamic Financial Studies. 2(2): 54-54.